

تَوْجِيهُ الْإِنْفِرَادَاتِ النَّحْوِيَّةِ الْمُشْكَلَةِ فِي قِرَاءَةِ نَافِعِ الْمَدَنِيِّ**Study of the Grammatical Singularities that are Problematic in the Reading of Nāfi‘ al-Madani**

(1) إِيَّاسُ شُهْرَةَ*

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية-قسنطينة-، (الجزائر)

Lyes.1989@live.fr

(2) عبد الناصر بن طناش

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية-قسنطينة-، (الجزائر)

bentanache@hotmail.com

تاريخ النشر: 2022/06/10

تاريخ القبول: 2022/04/11

تاريخ الإرسال: 2022/01/26

الملخص:

تُعَدُّ القراءات القرآنية لا سيما المتواترة منها مادة خصبة؛ ينهل منها الدرس اللغوي على اختلاف قضاياها، وهذه الدراسة تتناول إحدى القراءات القرآنية المتواترة ألا وهي قراءة نافع المدني، وتقتصر على ما أشكل من انفرداته عن سائر القراء العشرة في فرش الحروف في الجانب النحوي، وتسعى لإبراز أصل الإشكال النحوي الوارد على الانفرد ثم رفعه.

الكلمات المفتاحية: توجيه، الانفردات النحوية، نافع، المشكلة، الإشكال

Abstract

The Quran readings, particularly the authentic ones, are considered as an interminable fertile material that nourishes the multiple specialized areas of study in linguistic. This research tackles one of the authentic Quran readings, which is the reading of Nāfi‘ Al-Madani. This work, then, is limited to his singularities, that are unique to him without the other ten readers, that have been questioned in terms of its special words (Al-Farsh) in the grammatical side. It seeks to shed light on the origin of each of the given singular grammatical problems and then to solve them.

* المؤلف المرسل

مقدمة:

من نعم الله الجليلة علينا أن يسر لنا هذا الكتاب الكريم تلاوة وفهما وتدبراً وعملاً، حيث قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ﴾ [نحو: القمر: 17]، وكان من مظاهر تيسيره أن أنزله على سبعة أحرف تيسيراً وتخفيفاً على الأمة، وتلقاه الجيل الأول من الصحابة غصّاً طريّاً، ثم تفرّق الصحابة في الأمصار، كل يقرأ ويقرئ بما تلقاه بالسند إلى النبي ﷺ، حتى جاء عام ثلاثين من الهجرة فوقع الخلاف فأدركه الخليفة الصحابي الجليل عثمان بن عفان رضي الله عنه، فنسخ من المصحف الذي جمعه أبو بكر الصديق رضي الله عنه مصاحف وبعث بها إلى الأمصار، وجمع المسلمين عليها، ومضت المائة الأولى من الهجرة إلى أن جاء عصر كثر فيه الرواة عن أئمة القراءة، فاختر الناس من كل مصر إماماً مشتهراً بالأمانة والعلم والإقراء، فنسبوا إليه قراءاته إضافة اختيار لا إضافة اختراع واجتهاد.

ولما كانت المائة الثالثة من الهجرة، عكف بعض العلماء على ضبط ما رواه من القراءات، وأول إمام معتبر فعل ذلك أبو عبيد القاسم بن سلام (ت224)، فقد ضمّن كتابه (كتاب القراءات) خمسة وعشرين قارئاً مع القراء السبعة المعروفين، ثم كان جمع ابن مجاهد (ت324هـ) للسبعة، وهذا الذي فعله ابن مجاهد أيقظ همم التأليف في علم توجيه القراءات والاحتجاج لها التي ابتدأها ابن مجاهد نفسه في كتابه السبعة ثم أمسك عن ذلك بعد الفاتحة لاستطالته ذكر الحجج، ولكن جاء بعده أبو علي الفارسي (ت377) فأتم ما بدأه ابن مجاهد، ومنهم من وجّه الشواذ من القراءات كابن جني (ت392)، ثم تتابع العلماء والمفسرون في التأليف في هذا العلم، ولا يزال الباحثون اليوم يخوضون ويسبحون في فلك التوجيه والاحتجاج للقراءات.

وهذه الدراسة التي بين أيدينا محاولة تأمل في جانب محدود من القراءات أثّرت حولها تساؤلات وإشكالات، وهذا الجانب هو انفرادات نحوية متواترة في قراءة نافع أثّرت مسائل عميقة في النحو العربي، وصلت إلى حد استشكل بعض العلماء لها.

فما هي المسائل والمشكلات التي أثّرتها بعض انفرادات القارئ نافع المدني نحويّاً؟ وما هي أسباب بروز هذه الإشكالات، وما آراء النحاة والقراء في ذلك؟

فبعد استقراء انفرادات نافع النحوية في فرش الحروف، تبين أن ما أشكل منها أبرز أربع مسائل نحوية، ولتقرير وتأصيل تلك المسائل، ارتأيت أن يكون البحث متفرعاً إلى مقدمة وعنوانين رئيسيين وخاتمة.

فالمقدمة هذه: جعلت كمدخل وتمهيد موجز للبحث

والعنوان الرئيس الأول: جعل لضبط مصطلحات العنوان بدءا بذكر حد علم التوجيه، وبيان معنى الانفرادات في القراءات المتواترة، ثم بيان مفهوم المشكل وعلاقته الاصطلاحية بالانفرادات المتواترة في القراءات، ثم ترجمة موجزة للقارئ نافع وراوييه قالون وورش.

أما العنوان الرئيس الثاني: ففيه ذكر للانفرادات النحوية في قراءة نافع والتي اكتست صفة الإشكال، ويندرج تحت هذا العنوان عناوين فرعية سميتها بمسميات المسائل المشكلة في النحو التي قررتها تلك الانفرادات النحوية في قراءة نافع، فكانت كالتالي:

1- جواز رفع الفعل المضارع الدال على الحال بعد (حتى).

2- بناء اسم الزمان المبهم قبل الفعل المضارع المعرب.

3- جواز تعدد الأخبار للمبتدأ الواحد.

4- جواز حذف نون الوقاية.

والخاتمة: وفيها تلخيص موجز لما ورد في متن البحث، وبعض النتائج والاقتراحات.

1. ضبط مصطلحات العنوان:

1.1 تعريف علم توجيه القراءات:

1.1.1 التوجيه لغة:

التوجيه: مصدر من الفعل وَجَّهَ يُوجِّهُ بتضعيف العين، ومنه قوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا يُوَجِّهْ لَّا يَأْتِ بِخَيْرٍ﴾ [النحل: 76].

ومن معاني التوجيه: جعل الشيء ذا وجه، قال ابن فارس: "الواو والجيم والهاء: أصل واحد يدل على مقابلة لشيء، والوجه مستقبل لكل شيء" (ابن فارس، 1979، ص 88/6-89).

ومن توجيه الكلام: أي بيان وجهه والمراد منه (انظر: ابن منظور، 1414، ص 556/13).

ومن معاني التوجيه: جعل الشيء إلى جهة ووجهة، "والوجهة كل موضع استقبلته، قال تعالى: ﴿وَلِكُلِّ وُجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا﴾ [البقرة: 148]، ووجهت الشيء جعلته على جهة" (ابن فارس، 1979، ص 88/6-89). وخلاصة هذين المعنيين اللغويين أنّ التوجيه قد يكون بمعنى جعل وجه الشيء يُقَابَلُ به، وقد يكون بمعنى جعل الشيء إلى ناحية وجهة ما.

2.1.1 التوجيه اصطلاحا:

من خلال المعنيين اللغويين السابقين للتوجيه: يمكن تعريف التوجيه بأنه: بيان وجه القراءة في العربية، أو هو النحو بها إلى جهة تتبين فيها في العربية.

2.1 معنى الانفراد في القراءات المتواترة:**1.2.1 الانفراد لغة:**

الانفراد انفعال من فَرَدَ يَفْرُدُ، ويُقال: أفرد وانفرد واستفرد بمعنى تفرد به وكلها تدلّ على معنى الوحدة (انظر: الأزهرى، 2001، ص 70/14-71).

وتأتي بمعنى التميز وانعدام المثل والنظير (انظر: الفيروزآبادي، 2005، ص 305).

فالانفراد يرجع دائماً إلى أصل الوحدة التي لا نظير لها، فإذا ما قلت: فلان انفرد أي توحد وانفصل، أو فلان انفرد بشيء، أي لم يكن ذلك الشيء عند غيره وإنما عنده وحده.

2.2.1 الانفراد اصطلاحاً:

الانفراد في القراءات المتواترة هو اختصاص قارئ أو راوٍ أو طريقٍ بقراءة معينة يخالف فيها سائر القراء العشرة (انظر: أكرور، 2015، ص 38).

وقد اقتصر تعريف الانفراد على القراءات المتواترة لأن مجال بحثنا في المتواتر فقط، أما الانفراد في غير القراءات المتواترة فهو من القراءات الشاذة التي لا يُقرأُ بها، سواء أكان هذا الانفراد الشاذ منسوباً للقراء العشرة أم لغيرهم.

3.1 المُشكِل وعلاقته الاصطلاحية بالقراءات المتواترة وانفراداتها:**1.3.1 المشكل لغة:**

المُشكِل اسم فاعل من الفعل الرباعي أَشكَلَ، وأشكَلَ على وزن أَفْعَلَ من شكَل الثلاثي الذي مصدره شَكَلَ بفتح الشين، ومعناه: الشَّبه والمِثْل، ويقال: هذا أَشكَلُ بهذا: أي أشَبهُ، وأشكَلَ الأمرُ بمعنى التبس، ويقال في الأشياء: أَشكَلُ إذا اختلط البياض بالحمرة.

قال الشاعر (البيت لجرير، انظر: جرير، 1986، ص 367):

فَمَا زَالَتْ الْقَتْلَى تَمُورُ دِمَاؤُهَا ❖ بِدِجْلَةٍ، حَتَّى مَاءٌ دِجْلَةٌ أَشَكَلُ

قال ابن دريد: "إنما سمي الدم أَشكَل للحمرة والبياض المُختلطين فيه"، فكل ما كان مُختلطاً مُشكَل (انظر: ابن منظور، 1414، ص 356/11-358).

فمما سبق يتبين أن لفظ المُشكَل يُطلق على الأمر حين يلتبس على صاحبه.

2.3.1 المشكل اصطلاحاً:

تختلف التعاريف الاصطلاحية للمُشكَل بحسب أهل كل فن:

فالمُشكَل عند علماء أصول الفقه هو "اللفظ الذي لا يدلُّ بصيغته على المُراد منه، بل لا بد من قرينة تُبين ما يُراد منه، وهذه القرينة في متناول البحث" (خلاف، 1986، ص 171). وذلك لأن اللفظ قد يوضع في اللغة لأكثر من معنى، فيحتاج إذن إلى قرينة تصرفه إلى المعنى المُراد.

أما المُشكل عند أهل الحديث، فيُراد به "الأحاديث المقبولة التي توهم التعارض مع غيرها من الأدلة والقواعد الشرعية والعقلية، أو الحقائق العلمية والتاريخية" (بيانوي، 2005، ص 47).

وأما المشكل عند علماء التفسير وعلوم القرآن، فيتلخص بأنه "الآيات التي التبس معناها واشتبه فلم يُعرَف المراد منها عند كثير من المفسرين" (المنصور، 1426، ص 68). والمُشكل مصطلح عام عندهم يشمل كل إشكال يجري على الآية سواء أكان لفظاً أم معنى أم توهم تعارض أم إعراباً أم قراءات (انظر: المنصور، 1426، ص 54).

وإذا ما قيدنا التعريف الاصطلاحي للمشكل بالقراءات المتواترة سواء أنفرد بها قارئ ما، أم اشترك معه غيره فيها، فيقال: إن المشكل في القراءات المتواترة هو خفاء الوجه الصوتي، أو الصرفي، أو النحوي للقراءة، أو خفاء المعنى.

4.1 التعريف بالإمام نافع المدني وراويّه:

1.4.1 نافع:

هو نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم المدني، أشهر كنية له أبو رويم، أصفهاني الأصل، قرأ على سبعين من التابعين، ولبث نيفاً وسبعين سنة يُقرئ الناس، قال مالك: قراءة أهل المدينة سنة، من كراماته أنه كان يُشَمُّ من فيه رائحة الطيب، بعد رؤيا رأى فيها النبي ﷺ يقرأ في فيه، كان صاحب دعابة وأخلاق طيبة، توفي بالمدينة سنة 169 هـ (انظر: الذهبي، 1997، ص 64-66؛ الزركلي، 2002، ص 5/8).

2.4.1 قالون:

عيسى بن مينا بن وردان أبو موسى، مولى الزهريين، أصله من الروم، وهو ربيب نافع وراويّه، قال قالون: قرأت على نافع ما لا أحصيه، توفي بالمدينة، قيل سنة 205 هـ (انظر: المزي، 2004، ص 239-240).

3.4.1 ورش:

هو عثمان بن سعيد بن عدي المصري، أبو سعيد، لقّبه شيخه نافع بورش قيل لبياضه، كان حسن الصوت، قرأ على نافع أربع ختمات في شهور سنة 155 هـ، توفي بمصر سنة 197 هـ (انظر: المزي، 2004، ص 240-241).

2. توجيه الانفرادات النحوية المُشكِلة في قراءة نافع:

1.2 رفع الفعل المضارع الدال على الحال بعد (حتى):

في قوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخَلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسَّتْهُمْ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَاءُ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ نَصْرُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾ [البقرة: 214].

انفرد نافع بقراءة ﴿يَقُولُ﴾ بالرفع، وقرأ الباقون ﴿يَقُولُ﴾ بالنصب (انظر: الترمسي، 2019، ص 1760/3-1761).

الإشكال:

في انفراد نافع إشكال إعرابي، وهو عدم جلاء سبب الرفع في الفعل الواقع بعد ﴿حَتَّى﴾، لأن المعهود في القرآن الكريم أن يأتي الفعل المضارع بعد حتى منصوبا عند جميع القراء العشرة (انظر: الحري، 1417، ص 130).

التوجيه ورفع الإشكال:

يُوجَّه انفراد نافع برفع ﴿يَقُولُ﴾ بالقول: إن الفعل المضارع المرفوع الذي يجيء بعد (حتى) لا بد أن يكون بسبب ما قبل حتى نحو: (سرتُ حتى أدخلها) فالسير سبب في الدخول، وهذا الفعل المضارع المرفوع إما أن يكون حالا محكية أو حالا على الحقيقة:

الوجه الأول: أن يكون حالا محكية فلأنه ماض في المعنى أي أن المُسَبَّب الذي بعد (حتى) قد مضى مثل ما مضى السبب، فالسبب والمسبب قد مضيا جميعا، فيكون معنى المثال السابق: (سرتُ فأنا الآن أدخل) كأنك تحكي حال الدخول أي (سرتُ فدخلتُ) لا حالا على الحقيقة، لأنه قد مضى، وما مضى لا يكون حالا إلا على الحكاية.

الوجه الثاني: أن يكون هذا الفعل المضارع المرفوع حالا على الحقيقة، واقعا في زمن التحدث، أي أن يكون السبب الذي قبل حتى قد مضى وانقضى، والفعل المسبب لم يمض ولم ينقطع، فيكون المثال السابق بمعنى (سرتُ حتى أدخل الآن) فالسير مضى والدخول واقع الآن حقيقة زمن التحدث، ومثله نحو قولك: (مرض زيد حتى لا يرجونه)، أي (مرض فيما مضى حتى هو الآن لا يرجي بُرؤه)، وقولك: (ضربته أمس حتى لا يستطيع اليوم أن يتحرك) وكقول حسان بن ثابت رضي الله عنه (حسان بن ثابت، 2006، ص 74/1):

يُعْشَوْنَ حَتَّى مَا تَهْرُ كِلَابُهُمْ *** لَا يَسْأَلُونَ عَنِ السَّوَادِ الْمُقْبِلِ

و(حتى) في كلا الوجهين حرف ابتداء لا تعمل فيما بعدها لأن ما بعدها للحال كما سبق (انظر: سيويه، 1988، ص 17/1-20؛ الشاطبي، 2007، ص 39/6-43).

وقراءة نافع ﴿يَقُولُ﴾ بالرفع؛ تُحمل على الوجه الأول، أي (وزلزلوا فيما مضى حتى إن الرسول يقول) على سبيل حكاية الحال الماضية التي حدثت قبل زمن الإخبار، لا على الحال حقيقة زمن الإخبار (انظر: النحاس، 1421، ص 108/1؛ القيسي، 1984، ص 289/1-290؛ المهدي، 1415، ص 196/1-197؛ ابن أبي مريم، 2009، ص 207-208؛ أبو حيان الأندلسي، 1420، ص 373/2)، لأن الكلام جار على الأمم السابقة مع رسلهم الذين خلوا من قبل كما توضحه الآية.

2.2 بناء اسم الزمان المبهم قبل الفعل المضارع المُعَرَّب:

في قوله تعالى: ﴿قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة: 119].

انفرد نافع بفتح الميم من ﴿يَوْمَ﴾، وقرأ الباقر: ﴿يَوْمُ﴾ بالضم (انظر: المعصراوي، 2009، ص 127).

الإشكال:

لا إشكال في قراءة الجمهور؛ ذلك أن ﴿يَوْمُ﴾ مرفوعٌ خبراً للمبتدأ ﴿هَذَا﴾، أما قراءة نافع ﴿يَوْمَ﴾، فقد أشكلت على بعض العلماء حتى حكي عن محمد بن يزيد المبرد (ت 285هـ) أنه لم يجوز هذه القراءة لأن فيها نصب خبر المبتدأ وبأنه لا يجوز أن يكون فيه البناء على الفتح، ومنهم من جعل ﴿هَذَا﴾ مبتدأ وخبره محذوف، و﴿يَوْمَ﴾ ظرف زمان منصوب متعلق بذلك الخبر المحذوف، والتقدير: (قال الله هذا واقع أو يقع في يوم ينفع)، وقيل إن ﴿هَذَا﴾ مشار بها إلى الأخبار والقصص المتقدمة فتكون مفعولاً لـ ﴿قَالَ﴾، فينتصب ﴿يَوْمَ﴾ على الظرفية ويتعلق بـ ﴿قَالَ﴾؛ والمعنى: (قال الله هذا القول في يوم ينفع)، والكوفيون يجعلون ﴿يَوْمَ﴾ خبراً مبنياً على الفتح (انظر: النحاس، 1421، ص 291/1؛ القرطبي، 1964، ص 380-379/6).

أصل الإشكال:

أصل الإشكال مسألة نحوية بين البصريين والكوفيين:

فقد اتفقوا على أن أسماء الزمان المبهمة نحو (يوم وحين ووقت وزمان) إذا أضيفت إلى الجمل جاز إعرابها وبنائها، مع رجحان بنائها في حال تصدرت الجملة المضاف إليها بفعل مبني، ومن ذلك قول النابغة (ت 18 ق.هـ) (النابعة الذبياني، 2005، ص 76):

على حينٍ عاتبتُ المشيبَ على الصِّبا *** وَقُلْتُ أَلَمَّا أَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعُ

فالشاهد في قوله: (حينٍ عاتبتُ) فقد روي (حينٍ) بفتح النون مبنياً على الوجه المختار لمجاورته لفعل مبني وهو الفعل الماضي (عاتبتُ)، وروي (حينٍ) بكسر النون إعراباً على الوجه المرجوح (انظر: الشاطبي، 2007، ص 80/4).

واختلفوا فيما إذا تصدرت الجملة باسم أو فعل معرب، فالبصريون يمنعون البناء ويحتّمون الإعراب فقط، أما الكوفيون فأجازوا الإعراب والبناء معاً، واستدلوا لذلك بقراءة نافع التي هي محل البحث: ﴿هَذَا يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ﴾، وبشعر العرب كقول الشاعر (البيت لأبي صخر الهذلي؛ انظر: السكري، د.ت، ص 957/2):

إذا قلتُ هذا حينٍ أسلُو يَهْجُنِي *** نَسِئُ الصِّبَا مِنْ حَيْثُ يَطْلُعُ الْفَجْرُ

فالشاهد في قوله: (حينٍ أسلُو) ببناء (حينٍ) على الفتح وقد أضيف إلى جملة تصدرت بالفعل المعرب (أسلُو).

ومن شواهد البناء وقد تصدرت الجملة المضاف إليها باسم؛ قول الشاعر (البيت مجهول قائله؛ انظر: يعقوب، 1417، ص 158/8):

تَذَكَّرَ مَا تَذَكَّرَ مَنْ سُلَيْمَى *** على حين التوصل غير دان

فالشاهد في قوله (على حين التوصل) فقد بنيت (حين) على الفتح وقد أضيفت إلى جملة تصدرت باسم وهو (التوصل) (انظر: أبو حيان الأندلسي، 1417، ص 102/12، 103).

التوجيه المختار ورفع الإشكال:

الذي يترجح من التوجيهات هو توجيه الكوفيين للآية، بأن تكون ﴿هَذَا﴾ مبتدأ و﴿يَوْمَ﴾ خبرها مبني على الفتح.

أما التقديرات التي قدرها البصريون في الآية ففيها تكلف، والتقدير لا يلزم إلا عند الضرورة كما قال ابن هشام (ت 761هـ): "ينبغي تقليده ما أمكن، لتقل مخالفة الأصل" (ابن هشام، 1991، ص 705/2)، كما أن المراد في الآية حكاية المقول في ذلك اليوم؛ فالיום مشار إليه بدليل قراءة الجمهور، فلو كانت الفتحة في ﴿يَوْمَ﴾ فتحة إعراب لامتنع أن يكون اليوم مشارا إليه، وجعل القراءتين على معنى واحد أولى من تعدد المعاني (انظر: ابن مالك، 1990، ص 255/3)، إلا إن تعذر ذلك فتعامل القراءات المختلفة معاملة الآيات المختلفة، وليس هنا عذر.

3.2 جواز تعدد الأخبار للمبتدأ الواحد:

في قوله تعالى: ﴿قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةٌ يَوْمَ الْفِتْمَةِ﴾ [الأعراف: 32].
انفرد نافع برفع ﴿خَالِصَةٌ﴾، وقرأها الباقر بالنصب: ﴿خَالِصَةٌ﴾ (انظر: المعصراوي، 2009، ص 154).
الإشكال:

في قراءة نافع بالرفع توجيهان للعلماء، أحدهما يُبرز مسألة تتعلق بجواز تعدد الخبر من عدمه:
فالتوجيه الأول الذي لا تعلق له بتعدد الخبر هو: أن تكون ﴿خَالِصَةٌ﴾ خبرا وحيدا للمبتدأ ﴿هِيَ﴾، فيكون ﴿لِلَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ تبينا للخلوص، أي أن اللام في ﴿لِلَّذِينَ﴾ متعلقة بالخبر ﴿خَالِصَةٌ﴾، فيكون التقدير: (قل هي خالصة للذين آمنوا) (انظر: الطبري، 2001، ص 162/10؛ القيسي، 1984، ص 288/1b؛ المهدي، 1415، ص 298/2).

والتوجيه الثاني هو الذي يثير مسألة تعدد الخبر وجوازها من عدمه، وفيه أن ﴿خَالِصَةٌ﴾ خبر ثانٍ لـ﴿هِيَ﴾، ويكون الخبر الأول هو ﴿لِلَّذِينَ ءَامَنُوا﴾، كقولهم: (زيد عاقل لبيب)، فالمعنى: (قل هي ثابتة للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصة يوم القيامة) (الزجاج، 1988، ص 333/2؛ السمرقندي، 1993، ص 538/1؛ ابن الأنباري، 1980، ص 359/1).

أصل الإشكال:

هل يجوز أن يكون للمبتدأ الواحد أكثر من خبر واحد؟
إذا كان المبتدأ واحداً وأخبر عنه بأكثر من خبر واحد فإن الأخبار تكون على ثلاثة أضرب:
أولاً: أن يتعدد الخبر لفظاً ومعنى لتعدد المبتدأ في نفسه حقيقة أو حكماً، أما حقيقة فنحو قولك:
(بنو فلان فقيه وكاتب وشاعر)، وكقول الشاعر (البيت مجهول القائل؛ انظر: ابن طرار الجريزي النهرواني، 2005، ص 92؛ ابن الشجري، 1991، ص 289/2):

كَفَّاكَ كَفٌّ مَا تُلِيقُ بِهِمَا *** جُوداً وَأُخْرَى تُعْطِ بِالسَّيْفِ الدِّمَا

أما حكماً؛ فكقوله تعالى: ﴿اعْلَمُوا أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهُمْ زِينَةٌ وَتَبَاخُرٌ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ﴾ [الحديد: 20] وهذا الضرب ليس المقصود بالكلام هنا، لأن الإخبار فيه إنما وقع بواحد عن واحد، فقولك: (بنو فلان فقيه وكاتب وشاعر) بمنزلة قولك: (فلان فقيه وفلان كاتب وفلان شاعر)، وهكذا في سائر الأمثلة، فهو راجع في أصله إلى الإخبار بمفرد عن مفرد (انظر: الشاطبي، 2007، ص 127/2-128)، وهذا لا يدخل في دراستنا.

ثانياً: أن يتعدد الخبر لفظاً لا معنى، لأنه قام مقام خبر واحد لفظاً ومعنى، كقولهم: (هذا حلو حامض) بمعنى مرّ، و(هذا أعسر يسر) بمعنى أضبط وهو الذي يستخدم كلتا يديه، فهذا الضرب يصح أن يقال إن الخبر تعدد لمبتدأ واحد، لأن المبتدأ هنا لا يستقل بأحد الخبرين دون الآخر، فالخبران في المعنى بمنزلة الخبر الواحد وإنما تعدد في اللفظ فقط، والجمهور في هذا على أنه من تعدد الخبر للمبتدأ الواحد بخلاف الأخفش (215هـ) الذي جعل الثاني صفة للأول وردّ عليه الفارسي (ت 377هـ) أنه لا يمكن اعتبار الثاني تابعا للأول لأنه ليس يجوز أن يكون الثاني بدلا من الأول، فكلاهما مُرادان، فلا يجوز مثلاً في نحو (هذا حلو حامض) أن تكون حامض صفة لحلو لأنك تخبر عن المبتدأ بأنه قد جمع الطعمين معاً، فالوجه ما عليه الجمهور (انظر: الشاطبي، 2007، ص 128/2-129).

ثالثاً: أن يتعدد الخبر لفظاً ومعنى والمبتدأ واحد؛ كقولك: (زيد كاتب شاعر)، فليس هذا من الضرب الأول الذي فيه العطف بالواو، وليس من الضرب الثاني الذي لا يجوز فيه العطف بالواو، وهذا الضرب من تعدد الخبر أيضاً؛ ذهب إليه جمهور النحاة كالخليل (ت 170هـ) وسيبويه (ت 180هـ) وابن السراج (ت 316هـ) والفارسي وابن جني (ت 392هـ) وغيرهم (انظر: الشاطبي، 2007، ص 129/2-130)، وقد منع ذلك ابن عصفور (ت 669هـ) وبعض المغاربة مقدّرين لكل خبر مبتدأ غير الأول، نحو: (زيد شاعر هو كاتب)، أو جاعلين الثاني صفة للأول؛ قال الدماميني (ت 827) في شرحه لتسهيل ابن مالك (ت 672هـ): "وهو تكلف لا داعي إليه؛ لأن الخبر حكم، والمتكلم قد يحكم بحكم واحد، وقد يحكم بأحكام متعددة كما في الصفات، فإنه قد يوصف الشيء بصفات متعددة" (الدماميني، 1983، ص 130/3)، ومن أمثلة

هذا النوع: قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْعَبُّورُ الْوَدُودُ * ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ * بَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: 14-16]، ومنه قول الشاعر (البيت مجهول القائل؛ انظر: ابن الشجري، 1991، ص 586/2):

مَنْ كَانَ ذَا بَتٍّ فَهَذَا بَتِّي *** مَقْطُوطٌ مُصَوِّفٌ مُشْتَبِي

"وعلاوة هذا النوع صحة الاقتصار على خبر واحد من الخبرين أو الأخبار" (ابن مالك، 1990، ص 326/1).

تحرير المسألة؛ في حال توجيه قراءة الرفع في ﴿خَالِصَةً﴾ بأنها خبر بعد خبر:

من خلال عرض الخلاف الحاصل في مسألة تعدد الخبر، فإن التوجيه الثاني الذي يوجه قراءة نافع بالرفع في ﴿خَالِصَةً﴾ على أنه خبر ثان بعد خبر أول، وهو وجه يرتضيه جمهور النحاة، بدليل السماع، وبدليل العقل الذي أشار إليه الدماميني؛ من أن المبتدأ قد يحكم عليه بحكم واحد أو بأحكام متعددة كالموصوف الذي يمكن أن يوصف بصفات متعددة كما سبق.

ولكن هل يندرج توجيه قراءة الرفع في النوع الأول الذي فيه العطف أم النوع الثاني الذي يقتضي تعدد الخبر لفظاً دون المعنى من غير عطف، مثل (هذا حلو حامض)، أم يندرج في النوع الثالث الذي يتعدد الخبر فيه لفظاً ومعنى من غير عطف؛ نحو (زيد شاعر كاتب)، والصواب أنه يندرج في النوع الثالث، ذلك لأن في قوله تعالى: ﴿قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةٌ يَوْمَ الْفَيْصَةِ﴾ يمكن فيه الاقتصار على أحد الخبرين؛ فالخبر الأول -كما سبق ذكر ذلك- هو في: ﴿لِلَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ أي (ثابتة للذين آمنوا)، والخبر الثاني: (خالصة لهم).

4.2 جواز حذف نون الوقاية:

أولاً: انفرد نافع بكسر وتخفيف النون من ﴿تُبَشِّرُونَ﴾ في قوله تعالى: ﴿قَالَ أَبَشَّرْتُمُونِي عَلَى أَنْ مَسَّنِيَ الْكِبَرُ فَبِمِ تَبَشِّرُونَ﴾ [الحجر: 54]، وقرأ الباقر بفتحها وتخفيفها: ﴿تُبَشِّرُونَ﴾، إلا ابن كثير قرأها كنافع لكن مع التشديد هكذا: ﴿تُبَشِّرُونَ﴾ (انظر: ابن الجزري، د.ت، ص 302/2).

ثانياً: انفرد نافع بكسر النون من ﴿تُشَفُّونَ﴾ في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ يَوْمَ الْفَيْصَةِ يُخْزِيهِمْ وَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَاءِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تُشَفُّونَ بِهِمْ﴾ [النحل: 27]، وقرأ الباقر بفتح النون: ﴿تُشَفُّونَ﴾ (انظر: ابن الجزري، د.ت، ص 303/2).

الإشكال:

في قراءة نافع ﴿تُبَشِّرُونَ﴾ و﴿تُشَفُّونَ﴾ وأصلهما: (تبشرونني) و(تشاقونني) بنونين الأولى نون الرفع والثانية نون الوقاية، فقد قرأ نافع بحذف أحد النونين؛ وهنا تبرز إشكالات مشهورة بين النحاة، وهي: أي النونين قد حذفت؟ فإن كانت المحذوفة هي نون الوقاية التي تصحب ياء المتكلم فقد تقرر في العربية

أن حذفها قبيح، وإن كانت المحذوفة هي النون التي هي علامة الرفع فإنه معلوم في العربية أيضا أن لا يكون ذلك إلا بسبب دخول العامل الناصب أو الجازم، كما أن كسر نون الرفع محذور آخر، فمن هنا حصل الإشكال بل الطعن في صحة هذه القراءة عند بعض أهل العلم (انظر: القيسي، 1984، ص 31/2؛ السمين الحلبي، د.ت، ص 165/7-166).

قال الزجاج (ت 311هـ): "ورأيت مذهب المازني وغيره ردّ هذه القراءة... والإقدام على ردّ هذه القراءة غلط لأن نافعاً رحمه الله قرأ بها" (الزجاج، 1988، ص 216/1).

وحكي عن القارئ أبي عمرو بن العلاء (ت 154هـ) أنه كان يفتح النون من ﴿تُبَشِّرُونَ﴾ ويقول: "إنها إن أضيفت لم تكن إلا بنونين لأنها في موضع رفع" (أبو عبيدة، 1381، ص 352/1).

تحرير أصل الإشكال:

ماهي نون الوقاية؟

نون الوقاية هي نون مكسورة تأتي قبل ياء المتكلم التي تلحق الفعل أم اسم الفعل، ووظيفة هذه النون أن تقي آخر ما تلحقه من الكسر الذي يأتي بسبب الياء، أي: تحفظه منه، نحو: (أكرمَني، يكرمَني، أكرمتَني، أكرمتَني، أكرمَني)، ونحو: (رويدَني)، وهذه النون تلحق الفعل واسم الفعل أصالة، وتلحق أيضا الأحرف المشبهة بالفعل ولكن الأكثر إثباتها مع (ليت) وحذفها مع (لعل)، أما مع (إنّ وأنّ ولكنّ) فتثبت وتحذف على الخيار، وأما مع (من وعن) من حروف الجرّ فتلحقها وجوبا، وإن ورد الحذف فشاذّ (انظر: الغلاييني، 2010، ص 115/1).

وهذه النون تلحق أفعال التفضيل على الصحيح كما قال البصريون على خلاف الكوفيين الذين يمنعون، وسبب خلافهم أن البصريين يرون أن أفعال التفضيل من الأفعال، ويراهم الكوفيون من الأسماء (انظر: الفارضي، 2018، ص 185/1).

ما أحوال نون الوقاية مع نون الرفع التي هي علامة إعراب تكون في الأفعال؟

تأتي نون الوقاية إذا كان قبلها نون الرفع على ثلاثة أحوال: الفكّ، والإدغام، والنطق بنون واحدة على حذف إحدى النونين (انظر: ابن مالك، 1990، ص 51/1؛ ابن هشام، 1991، ص 397/2؛ حسن، 2007، ص 284/1)، وتفصيل ذلك:

أولاً: الفكّ: وهو إظهار النونين معا من غير إدغام ولا حذف، وذلك بفتح نون الرفع وكسر نون الوقاية، كقوله تعالى: ﴿وَكَاذِبُوا يَفْتُلُونَنِي﴾ [الأعراف: 150]؛ باتفاق القراء العشرة بفكّ النونين في هذا الموضع.

ثانيا: الإدغام: وذلك بإدغام نون الرفع في نون الوقاية، كنحو قوله تعالى: ﴿أَتَحْتَجُّوَنِي﴾ [الأنعام: 80]؛ في قراءة ابن كثير وأبي عمرو وعاصم وحزمة والكسائي ويعقوب وخلف العاشر وهو أحد وجهي هشام عن ابن عامر (انظر: ابن الجزري، د.ت، ص 259/2-260).

ثالثا: حذف إحدى النونين والنطق بنون واحدة تخفيفا: مع كسرها لمناسبتها الياء، كنحو قوله تعالى: ﴿أَتَحْتَجُّوَنِي﴾ [الأنعام: 80] في القراءة الأخرى؛ وهي قراءة نافع وأبي جعفر وابن ذكوان عن ابن عامر وهي الوجه الثاني لهشام عن ابن عامر (انظر: ابن الجزري، د.ت، ص 259/2). وفي هذه الحالة الثالثة حصل الاختلاف بين النحاة في أي النونين حذفت وأيهما الباقية (انظر: ابن هشام، 1991، ص 397/2).

فذهب الفريق الأول وهم سيبويه من الأقدمين ومال إليه ابن مالك من المتأخرين إلى أن المحذوفة هي النون الأولى (نون الرفع) (انظر: ابن هشام، 1991، ص 712/2)، بينما ذهب الفريق الثاني وهم الأخفش (انظر: الأخفش، 1990، ص 254/1-255) والمبرد وأبو سعيد السيرافي (ت 368هـ) وأبو علي الفارسي وابن جني من الأقدمين وأكثر المتأخرين كابن هشام إلى أن المحذوفة هي النون الثانية (نون الوقاية) (انظر: ابن هشام، 1991، ص 712/2).

وحجة الفريق الأول القائلين بأن نون الرفع هي المحذوفة، أن نون الرفع قد تحذف دون سبب في غير ملاقاتها لنون الوقاية، وقد ورد ذلك نثرا ونظما، أما النثر فقول النبي ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا، وَلَا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا» (أبو داود، د.ت، ص 350/4) والأصل: (لا تدخلون) و(لا تؤمنون) لعدم دخول الناصب أو الجازم، وأما النظم فقول الراجز (البيت مجهول القائل، انظر البيت: ابن عصفور الإشبيلي، 1980، ص 110):

أَبَيْتُ أَسْرِي وَتَبَيْتِي تَذْلُكِي *** وَجَهَكَ بِالْعَنْبَرِ وَالْمِسْكَ الذَّكِي

والأصل: (وتبيتين تدلكين).

وقال آخر (البيت لأبي طالب عم النبي صلى الله عليه وسلم؛ أبو طالب، 1994، ص 71):

فَإِنْ يَكُ قَوْمٌ سَرَّهْمَ مَا صَنَعْتُمْ *** سَاحَتَلِبُوهَا لَاقِحًا غَيْرَ بَاهِلٍ

والأصل: (سيحتلبونها) (انظر: ابن مالك، 1990، ص 52/1-53).

وحجة الفريق الثاني القائلين بأن نون الوقاية هي النون المحذوفة، أنها هي التي حصل بها النقل، وأنه يجوز حذفها لكثرة الأمثال في نحو (إنني)، و(كأنني)، وهذه الحروف لحقتها نون الوقاية لأنها مشبهة بالفعل كما سبق ذكره، فلو كان حذفها ممنوعا في بعض جنس الفعل لاجتماع الأمثال لامتنع حذفها في (إن) و(كأن) وشبههما فلا ينبغي تفضيل فرع على أصل، وحجة أخرى هي أن نون الرفع جاءت أثرا

لعامل مؤثّر، ونون الوقاية جاءت بغير عامل، فلو حذفت نون الرفع لكان هناك عامل مؤثّر دون أثره، واحتجوا كذلك بأن نون الوقاية إنما جيء بها لغرض خاص وهو وقاية الفعل من الكسر وقد أمكن وقايته من الكسر بنون الرفع فأغنت عن نون الوقاية فضلا عن كونها علامة للرفع، فكان حذف نون الوقاية أولى، ثم إن ما ورد سماعا حول حذف نون الرفع مستقلة عن نون الوقاية قليل مخصوص غالبا بالشعر (انظر: أبو حيان الأندلسي، 1417، ص 194/1-196).

رفع الإشكال والتوجيه الراجع:

بعد عرض رأي الفريقين من النحاة، يظهر بأن الأرجح ما قاله الفريق الثاني الذين قالوا بأن النون المحذوفة في الحالة الثالثة هي النون الثانية (نون الوقاية)، لما أورده من حجج، ثم إن حذف ما في الطرف أولى من حذف ما قبله، قال ابن هشام: "إذا دار الأمر بين كون المَحذُوفَ أولا أو ثانيًا فكونه ثانيًا أولى" (1991، ص 711/2)؛ ثم ذكر مسائل يجري فيها حذف الثاني دون الأول، منها هذه المسألة، ومنها مسألة حذف التاء الثانية من الفعل المضارع من نحو: ﴿تَارًا تَلْجُئِي﴾ [الليل: 14] فأصلها: (تتلّجئ)، ومسألة نحو (مقول) و(مبيع)، فأصلهما أنهما على وزن: (مفعول)؛ أي (مقوول) و(مبيوع)، فحذفت الواو الثانية من (مقوول)، والواو من (مبيوع) فأصبحتا: (مقول ومبيع) لأن الباقي عين الكلمة إلى غير ذلك من المسائل التي عدّها ابن هشام (انظر: 1991، ص 712/2).

وبناء على هذا الرأي يكون توجيه قراءة نافع في ﴿تَبَيَّرُوْا﴾ و﴿تَشَقُّوْا﴾ بأن أصلهما: (تبشرونني) و(تشاقونني) بنونين الأولى نون الرفع والثانية نون الوقاية، فنقل النطق باجتماعهما، فاقترضى التخفيف حذف إحدیهما، فحذفت النون الثانية (نون الوقاية) للعلل المذكورة سابقا، ثم كسرت نون الرفع لأجل الياء، ثم حذفت الياء لأجل الفاصلة كما حذفت في نظائره من رؤوس الآي نحو: ﴿عِقَابٍ﴾ [نحو: غافر: 5] ﴿مَتَابٍ﴾ [الرعد: 30] وبقيت كسرة النون دالة على الياء المحذوفة.

ولا يلتفت إلى من لحن قراءة نافع، وقد وقع الحذف في نحو قول عمرو بن معد يكرب (ت 21هـ) (الطرايشي، 1985، ص 180):

تَـرَاهِ كَالنَّغَامِ يُعَلُّ مِسْكَاً *** يَسِـوُءُ الْغَالِيَاتِ إِذَا فَلَّيْنِي

يريد: (فليئني)

وقول أبي حية النميري (ت 183هـ) (النميري، 1975، ص 177):

أَبِـلِـمَوْتِـي الَّذِي لَا بُدَّ أَتْيِ *** مُـلَاقٍ - لَا أَبَاكَ - تُخَوِّفِينِي

يريد (تخوفينني)، فحذفت نون الوقاية تخفيفا (الأخفش، 1990، ص 254-255؛ الفارسي، 2007، ص 353-354؛ المهدي، 1415، ص 377-378؛ أبو شامة، د.ت، ص 449، 555-556؛ أبو حيان الأندلسي، 1420، ص 485/6).

وقيل إن قراءة حذف النون لغة غطفان (انظر: أبو شامة، د.ت، ص 449).

3. خاتمة:

تناول هذا البحث قراءات قرآنية متواترة، انفرد بها الإمام نافع عن سائر القراء العشرة، واقتصر فقط على القراءات الفرشية النحوية التي أشكلت على بعض العلماء والباحثين، وقد تم استقراؤها وذكر المسائل النحوية المتعلقة بها، وذلك بتتبع مصادر القراءات والتفسير وعلم التوجيه وعلم النحو، وقد أسفر هذا العمل عن نتائج أهمها:

- تم استقراء المشكل من الانفرادات المتواترة للقارئ نافع من حيث التركيب النحوي وهي خمس انفردات، ذُكرت في خضمّ المسائل المدروسة في البحث.
 - الانفرادات الخمسة المشكلة في قراءة نافع أسفرت عن أربع مسائل نحوية مشكلة، والإشكال جاء من بعض النحاة لا من القراء، لأن القراءة متواترة لا تُردّ، بل بها يزول الإشكال وتُدعم المسائل النحوية.
 - إثبات جواز رفع الفعل المضارع بعد (حتى) الذي يكون قد مضى في المعنى مع سببه الذي قبل حتى، وذلك على سبيل حكاية الحال الماضية عن زمن التحدّث، وهذا الذي قرّره قراءة نافع منفرداً: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ [البقرة: 214] برفع ﴿يَقُولُ﴾، ويجوز في غير القراءة الرفع على الحال حقيقة، إذا كان ما بعد (حتى) واقعا في زمن التحدّث لم ينقطع نحو: (مرض حتى لا يرجونه أي الآن).
 - جواز البناء والإعراب معاً في أسماء الزمان المبهمة مثل (حين ووقت ويوم) إذا أضيفت إلى جمل متصدرة بمضارع معرب أو متصدرة باسم، وفاقا للكوفيين، وخلافاً للبصريين الذي يحتمون الإعراب فقط، فقد تقرر ذلك برجحان البناء في ﴿يَوْمٌ﴾ التي قرأها نافع منفرداً بفتح الميم من قوله تعالى: ﴿قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمٌ يَنْبَغُ﴾ [المائدة: 119].
 - جواز تعدد الخبر للمبتدأ الواحد، سواء أكانت الأخبار تعددت لفظاً دون المعنى نحو (هذا حلو حامض) أي مرّ، أو لفظاً ومعنى كنحو قراءة نافع المنفردة برفع ﴿خَالِصَةٌ﴾ على أنها خبر ثان بعد الخبر الذي في ﴿لِلَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ من قوله تعالى: ﴿قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةٌ يَوْمَ الْفَيْصَةِ﴾ والمعنى: (هي ثابتة للمؤمنين خالصة لهم).
 - تقرير جواز حذف نون الوقاية إذا جاءت بعد نون الرفع التي هي علامة إعراب، خلافاً لسيبويه وابن مالك ومن معهما، وبرز ذلك بنحو انفردات نافع في قراءته لـ ﴿تُبَشِّرُونَ﴾ [الحجر: 54] و﴿تَشْفَوْنَ﴾ [النحل: 27] بكسر النون مخففة على لغة الحذف.
- أما الاقتراح الذي تجلّى للباحث أثناء دراسته وينصح به نفسه والباحثين هو: أن تُعنى انفردات القراء المتواترة بالدراسة المعمقة، فإن ذلك يزيد من تثبيت قواعد النحو المشهورة، ويثبت قواعد قد تكون مهمة أو ضعيفة عند كثير من الباحثين والنحاة، وربما تُقرّر قواعد نحوية جديدة بعد التأمل والتحرير العلمي الدقيق.

4. قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم

- ابن أبي مريم، أ. ع. أ. ن. ب. ع. (2009). *الموضح في وجوه القراءات وعللها* (ع. ا. الطرهوني، تحقيق؛ ط 1). دار الكتب العلمية.
- ابن الأنباري، ع. ا. ب. م. أ. ا. (1980). *البيان في غريب إعراب القرآن* (ط. ع. ا. طه & م. السقا، تحقيق؛ م 1-2). الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- ابن الجزري، م. ب. م. أ. ا. (د.ت). *النشر في القراءات العشر* (ع. م. الضباع، تحقيق؛ م 1-2). المطبعة التجارية الكبرى [تصوير دار الكتب العلمية].
- ابن الشجري، ه. ا. ب. ع. ا. ا. (1991). *أمالى ابن الشجري* (م. م. الطناحي، تحقيق؛ ط 1، م 3-1). مكتبة الخانجي.
- ابن طرار الجريدي النهرواني، أ. ا. ا. ب. ز. (2005). *الجلس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي* (ع. ا. س. الجندي، تحقيق؛ ط 1). دار الكتب العلمية.
- ابن عصفور الإشبيلي، أ. ا. ع. ب. م. (1980). *ضرائر الشعر* (ا. إ. محمد، تحقيق؛ ط 1). دار الأندلس.
- ابن فارس، أ. (1979). *معجم مقاييس اللغة* (ع. ا. م. هارون، تحقيق؛ م 1-6). دار الفكر.
- ابن مالك، ج. ا. م. ب. ع. ا. (1990). *شرح التسهيل* (ع. ا. السيد & م. ب. المختون، تحقيق؛ ط 1، م 4-1). دار هجر.
- ابن منظور، م. ب. م. (1414). *لسان العرب* (ط 3، م 15-1). دار صادر.
- ابن هشام، أ. م. ع. ا. ج. ا. ب. ي. (1991). *مغني اللبيب عن كتب الأعراب* (م. م. ا. عبد الحميد، تحقيق؛ م 1-2). المكتبة العصرية.
- أبو حيان الأندلسي، م. ب. ي. (1417). *التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل* (ح. هنداي، تحقيق؛ ط 1، م 14-1). دار القلم (ج1-5)، دار كنوز إشبيلية (ج6-14).
- أبو حيان الأندلسي، م. ب. ي. (1420). *البحر المحيط في التفسير* (م. ج. صدقي، تحقيق؛ م 1-10). دار الفكر.
- أبو داود، س. ب. ا. ا. (د.ت). *سنن أبي داود* (م. م. ا. عبد الحميد، تحقيق؛ م 1-4). المكتبة العصرية.
- أبو شامة، ع. ا. ب. إ. ا. (د.ت). *إبراز المعاني من حرز الأمانى*. دار الكتب العلمية.
- أبو طالب، ع. م. ب. ع. ا. (1994). *ديوان أبي طالب عم النبي صلى الله عليه وسلم* (م. ألتونجي، تحقيق؛ ط 1). دار الكتاب العربي.
- أبو عبيدة، م. ب. ا. (1381). *مجاز القرآن* (م. ف. سزكين، تحقيق؛ م 1-2). مكتبة الخانجي.
- أكرور، م. (2015). *المعجم الفريد لمصطلحات القراءات والتجويد* (ط 1). دار الإمام مالك.
- الأخفش، س. ب. م. أ. ا. (1990). *معاني القرآن* (ه. م. قراءة، تحقيق؛ ط 1، م 2-1). مكتبة الخانجي.
- الأزهري، م. ب. أ. (2001). *تهذيب اللغة* (م. ع. مرعب، تحقيق؛ ط 1، م 15-1). دار إحياء التراث العربي.
- الترمذي، م. م. ب. ع. ا. (2019). *غنية الطلبة بشرح الطيبة* (ع. ا. ب. م. الجار الله، تحقيق؛ ط 2، م 5-1). دار التدمرية.

- الحري، ع. أ. (1417). توجيه مشكل القراءات العشرية الفرشية لغة وتفسير وإعراب [ماجستير]. جامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين، قسم الكتاب و السنة.
- الدمامي، م. ب. أ. ب. أ. ب. (1983). تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد (م. ب. ع. أ. ب. م. المفدى، تحقيق؛ ط 1، م 1-4).
- الذهبي، م. ب. أ. ب. ق. (1997). معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار (ط 1). دار الكتب العلمية.
- الزجاج، إ. ب. أ. أ. إ. (1988). معاني القرآن وإعرابه (ع. أ. ع. شلبي، تحقيق؛ ط 1، م 1-5). عالم الكتب.
- الزركلي، خ. أ. (2002). الأعلام (ط 15، م 1-8). دار العلم للملايين.
- السكري، أ. س. أ. ب. أ. (د.ت). شرح أشعار الهذليين (ع. أ. أحمد فراج & م. م. شاكر، تحقيق؛ م 1-3). مكتبة دار العروبة، مطبعة المدني.
- السمرقندي، أ. ن. ب. م. (1993). تفسير السمرقندي المسمى بحر العلوم (ع. م. معوض، ع. أ. عبد الموجود، & ز. ع. أ. النوتي، تحقيق؛ ط 1، م 1-3). دار الكتب العلمية.
- السمين الحلبي، أ. ب. ي. أ. أ. (د.ت). الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (أ. م. الخراط، تحقيق؛ م 1-11). دار القلم.
- الشاطبي، أ. إ. ب. م. (2007). المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (ع. أ. ب. س. العثيمين، م. إ. البناء، ع. ب. ع. الثبتي، ع. أ. قطامش، س. ب. إ. العايد، & أ. تقي، تحقيق؛ ط 1، م 1-10). معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى.
- الطبري، م. ب. ج. أ. ج. (2001). جامع البيان عن تأويل آي القرآن (ع. أ. ب. ع. أ. التركي، تحقيق؛ ط 1، م 1-26). دار هجر.
- الطرايشي، م. (1985). شعر عمرو بن معدي كرب الزبيدي (ط 2). مطبوعات مجمع اللغة العربية.
- الغلايني، م. (2010). جامع الدروس العربية (ع. س. شبارة، تحقيق؛ ط 1، م 1-3). مؤسسة الرسالة ناشرون.
- الفارسي، أ. ع. أ. ب. ع. أ. (2007). الحجة في علل القراءات السبع (ع. أ. عبد الموجود، ع. م. معوض، & أ. ع. المعصراوي، تحقيق؛ ط 1، م 1-4). دار الكتب العلمية.
- الفارضي، ش. أ. م. (2018). شرح الإمام الفارضي على ألفية ابن مالك (أ. أ. م. م. الخطيب، تحقيق؛ ط 1، م 1-4). دار الكتب العلمية.
- الفيروزآبادي، م. ب. ي. (2005). القاموس المحيط (م. ت. أ. ف. م. أ. ب. م. ن. العرقسوسي، تحقيق؛ ط 8). مؤسسة الرسالة.
- القرطبي، م. ب. أ. (1964). الجامع لأحكام القرآن (أ. البردوني & إ. أطفيش، تحقيق؛ ط 2، م 1-20). دار الكتب المصرية.
- القيسي، أ. م. ب. أ. ط. (1984a). الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها (م. أ. رمضان، تحقيق؛ ط 3، م 1-2). مؤسسة الرسالة.
- القيسي، أ. م. ب. أ. ط. (1984b). مشكل إعراب القرآن (ح. ص. الضامن، تحقيق؛ ط 2، م 1-2). مؤسسة الرسالة.
- المزي، ع. أ. ب. و. (2004). أحاسن الأخبار في محاسن السبعة الأخيار أئمة الخمسة الأمصار الذين انتشرت قراءتهم في سائر الأقطار (أ. ب. ف. السلوم، تحقيق؛ ط 1). دار ابن حزم.

- المعصراوي، أ. ع. (2009). *الكامل المفصل في القراءات الأربعة عشر بهامش مصحف القراءات التعليمي بالترميز اللوني*. دار الإمام الشاطبي، مركز أحمد عيسى المعصراوي.
- المنصور، ع. أ. ب. ج. (1426). *مشكل القرآن الكريم* (ط 1). دار ابن الجوزي.
- المهدي، أ. ب. ع. أ. ا. (1415). *شرح الهداية* (ح. س. حيدر، تحقيق؛ م 1-2). مكتبة الرشد.
- الناطقة الذبياني. (2005). *ديوان الناطقة الذبياني* (ح. طماس، تحقيق؛ ط 2). دار المعرفة.
- النحاس، أ. ب. م. أ. ج. (1421). *إعراب القرآن* (ع. ا. خ. إبراهيم، تحقيق؛ ط 1، م 1-5). دار الكتب العلمية.
- النميري، أ. ح. (1975). *شعر أبي حية النميري* (ي. الجبوري، تحقيق). منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي.
- بيانوني، ف. ا. (2005). *مشكل الحديث إشكالية المصطلح وتاريخ النشأة*. مجلة الإسلام في آسيا، 2(1)، 61-37.
- جرير. (1986). *ديوان جرير*. دار بيروت.
- حسان بن ثابت. (2006). *ديوان حسان بن ثابت* (و. عرفات، تحقيق؛ م 1-2). دار صادر.
- حسن، ع. (2007). *النحو الوافي* (ط 15، م 1-4). دار المعارف.
- خلاف، ع. ا. (1986). *علم أصول الفقه* (ط 20). دار القلم.
- سيبويه، ع. ب. ع. أ. ب. (1988). *الكتاب* (ع. ا. م. هارون، تحقيق؛ ط 3، م 1-4). مكتبة الخانجي.
- يعقوب، إ. ب. (1417). *المعجم المفصل في شواهد العربية* (ط 1، م 1-14). دار الكتب العلمية.